



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

تعريف وقياس الفقر والجهود الوطنية المبذولة لمكافحته

النتائج والرؤية



www.wifare.gov.sd

info@welfare.gov.sd

مقدمة :

انطلاقاً من مجال ولاية وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل ومواصلة على ما درجت عليه من تقديم تقارير دورية لمجلس الوزراء بشأن الجهود المبذولة في التصدي للفقر يأتي هذا التقرير وفاءً لتكليف مجلس الوزراء بأن يتضمن التقرير رؤياً لبرامج مكافحة الفقر أخذاً في الاعتبار لتوجيه المجلس الموقر في إعداد تعريف وطني له. وفاءً بهذا التكليف كونت الوزارة لجنة فنية تضمنت ممثلين لكل الوزارات كما استعانت بعدد من الخبراء ويأتي هذا التقرير تلخيصاً لعدد من الدراسات والأوراق الخلفية نأمل الا يكون تلخيصاً مخللاً كما نشكر كل من أسهم في هذا الجهد.

لأغراض هذا العرض ينقسم التقرير إلى جزئين:

الجزء الأول : محاولة للوصول لتعريف وطني للفقر نأمل أن يؤدي التداول حوله للوصول إلى توافق في الآراء حول تعريف ومقياس الفقر في السودان وبما ان أن الفقر ظاهرة متعددة الابعاد وان أي قياس لا يحيط احاطة كاملة بالمفهوم او التعريف يأتي الجزء الثاني ارتكازاً على الجزء الاول واستكمالاً له بمؤشرات اقتصادية وبشرية واجتماعية. والأمل أن يسهم التقرير بجزئية في توضيح خطوات المضي قدماً على ضوء ما أنجزنا وما نأمل إنجازَه في ضوء استراتيجيتنا وخططنا المعتمدة.

١. الجزء الأول : نحو تعريف وقياس وطني للفقر

الفقر ظاهرة قديمة ومألوفة في التاريخ الإنساني وقد تراوح الاهتمام به لأسباب اخلاقية وعقدية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية. وأخذ في عصرنا الحالي بُعداً واهتماماً دولياً لدرء الآثار الاجتماعية السالبة للعولمة وتجدد الاهتمام بالظاهرة مع الأزمة الاقتصادية وأثارها الاجتماعية المحتملة بزيادة الفقر والبطالة.

١-١. التعريف العالمي للفقير:

أن العدالة والكرامة الإنسانية من القيم الراسخة في الضمير البشري وهي سمة كل الحضارات والديانات على ان الفقر كظاهرة متعددة الابعاد لا نجد له تعريف علمي جامع مانع ونجد في الادبيات عدداً من التعريفات الإجرائية للفقير:

- الحالة التي يكون فيها الشخص فقيراً هو نقص المقومات المادية ونقص متعة الحياة.
- الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن تحقيق مستوى مقومات الحياة والصحة على مستوى الكفاف (Subsistence).

• يعرف الفقر بأنه النقص في الحاجات العامة مثل الطعام والملبس والمأوى والمياه الصالحة للشرب وكل الأشياء التي تحقق المستوى الأدنى لحياة الانسان وقد تشمل النقص في الفرص المتاحة كالتعليم والعمل والتي قد يؤدي نقصها الى سقوط الانسان في دائرة الفقر او تؤدي الى عدم مشاركته الفاعلة في شان مجتمعه.

• وهناك من يتحدث عن ثلاثة أنواع من الفقر، الأول الفقر العابر وهو يشير إلى الفقر في أجل قصير أو مؤقت أو موسمي، والثاني هو الفقر المزمن أي الفقر الطويل الأجل أو الفقر الهيكلي، أما الثالث فهو ما يعرف بالفقر المتناهي حينما لا تتمكن أسرة من تلبية ٨٠% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية التي حددتها منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية حتى لو أنفقت ٨٠% من دخلها بشراء الأغذية.

١-٢. الفقر في المفهوم الإسلامى :

ربط الإسلام محاربة الفقر بتحقيق مقاصد الدين في حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل. وهذه المقاصد تتطلب توفير حاجات الإنسان من المأكل والملبس والمأوى والإحصان حتى يطمئن الناس فلا يفتنون ولا يعتدون وقد ألزم الإسلام الدولة والمجتمع بالتضامن لعلاج مشكلة الفقر .

١-٣. تعريف الفقير :

ولأن الإسلام جعل للفقراء حقاً معلوماً وفرض الزكاة ومن الطبيعي أن يهتم علماء الإسلام بتحديد الفقير والمسكين وحد الكفاية وحد الكفاف والنصاب.

واتفق ثلاثة من الأئمة ان (الفقير من ليس له مال ولاكسب حلال لائق به يكفي حاجته من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه ومن تلزمه نفقته).

(والمسكين من قدر علي مال او كسب يقع موقعاً من كفايته وكفاية من يعول ولكنه لا تتم به الكفاية). (وبعبارة اخري فالفقير هو الشخص الذي لا يملك قوت يومه بينما المسكين هو الشخص الذي لا يملك قوت عامه)

وصنف بعض العلماء المحدثين الفقراء و المساكين الى ثلاثة اصناف :

١. من لا مال له ولا كسب اصلا .
٢. من له مال او كسب لا يبلغ نصف كفايته .
٣. من له مال او كسب يسد نصف كفايته ولكن لا يصل تمام الكفاية .

فالفقر اذن درجات فهناك من لا يملك شيئاً وهناك من يملك القليل وهناك من يملك اكثر من القليل ولكن دون الكفاية.

الكفاية: هي المطعم، والملبس ، والمسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن فى نفقته .

الكفاية تكون على ثلاثة مستويات.

١. الضرورات : وهي التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا بحيث اذا فقدت لم تجر مصالح الناس على استقامة بل على فساد وموت وحياة.

٢. الحاجيات: وهي التي يترتب على اشباعها رفع الحرج والضيق والمشقة ومن امثلة الحاجيات التمتع بالطيبات من اضافة للمأكولات والمشروبات والملبوسات بل والمسكن.

٣. التحسينات: وهي ما تقتضيه المروعة والادب بحيث لا يختل نظام الحياة بفقدها،كالضرورات ولا ينال الحرج بدونها كالحاجيات وانما هي مخصصة لرفع معيشة الناس وهي الطيبات المباحة يتمتع بها عباد الله دون اسراف او تيزير وما زاد عنه فهو الاسراف والترف الذي ينهي عنه الاسلام.

٤-١. نحو تعريف وطني للفقر في السودان

بعد أن استعرضنا مفهوم الفقر من الأدبيات الغربية والإرث الإسلامي وأخذاً في الاعتبار وضع السودان الاقتصادي والاجتماعي وأسباب ومظاهر الفقر فيه نحاول أن نبلور مفهومًا للفقر في السودان على النحو التالي :

– (عدم القدرة على الوفاء بالحد الأدنى من الضرورات الأساسية للحياة الفردية والجماعية التي تحفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل).

واعتبار مؤشرات هذه الضرورات على النحو التالي :

- أ- الحد الأدنى من المأكل الأساسي.
- ب- الحد الأدنى من الملابس.
- ج- الحد الأدنى من المأوى والسكن ويمكن أن يقاس إما بامتلاك منزل أو القدرة على إيجار منزل.
- د- المياه الصالحة للشرب وتشمل القدرة على تحمل فاتورة المياه.
- هـ- المواصلات العامة.
- و- العلاج والأدوية.
- ز- تعلم القراءة والكتابة.
- ح- الحد الأدنى من الأمن على الحياة والعرض والمال.

١-٥. منهج وطرق قياس الفقر :

يقاس الفقر بقلة الدخل او الإنفاق...كما يقاس كقصور في القدرة البشرية . وتقاس قلة الدخل او الإنفاق إما قياساً مطلقاً أو نسبياً.

يمكن حصر طرق قياس الفقر في : الطرق الذاتية والطرق الموضوعية .
أولاً : الطرق الذاتية ويعرف بمنهج المشاركة.
ثانياً : الطرق الموضوعية :
وتقاس بطريقتين هما :
الفقر البشري وفقر القدرات : ويقاس بدليل الفقر البشري وهو دليل مركب من مؤشرات تقيس الصحة والتعليم ومستوى المعيشة .
الفقر المادي أو فقر الدخل ويتم تحديد خط الفقر بطريقتين هما :

١ - طريقة استهلاك الطاقة الغذائية :

ونعني بها طريقة استهلاك السعرات الحرارية و اجمالي الإنفاق على الغذاء .

٢- طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية :

حيث عرفت الاحتياجات الأساسية على إنها تلك اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي . حيث عرف الفقراء على أنهم أولئك الذين لا يستطيعون مقابلة تكلفة حزمة معينة من السلع الغذائية والخدمات.

١-٦. القياس الوطني

مما تقدم نوصي بالآتي أن يتم القياس الوطني على الاساس التالي :

١. أن يتم القياس على اساس الانفاق لسهولة الابلاغ عنه مقارنة بالدخل...دون استبعاد قياس القدرات متى ما توفرت قاعدة بيانات موثوقة علماً ان القدرات هي اساس الاستحقاقات والتي تنعكس في شكل دخل و الانفاق هو التصرف في الدخل.

٢. أن تكون الأسرة هي وحدة القياس وليس الفرد.

٣. أن يتم القياس على أساس تكلفة الحاجيات الاجتماعية الأساسية ولا يقتصر على الحاجيات الغذائية.

٤. يعتبر نصاب الزكاة مقياساً لحد الكفاية الذي يرسم لنا حد الفقر.

٥. أن يأخذ المقياس في الاعتبار التباين الشديد بين الريف والحضر وبين أقاليم السودان المختلفة بحيث توضع لكل منطقة وولاية مقاييسها الخاصة.

٦. أن يكون القياس نسبياً وليس مطلقاً.

٧. لأغراض المقارنة الدولية يمكن تحويل القياس إلى مقابل القوي الشرائية للدولار.

٧-١. تطبيقات القياس : الإنفاق الاستهلاكي :

لعل أحدث بيانات قامت على تصميم عينة سليمة وإطار حديث لسحب مفردات العينة هو المسح السريع للنفقات الاسرة الذي أجراه الجهاز الإحصائي للعام ٢٠٠٧ م . حسب بيانات المسح تراجع الوزن النسبي لاستهلاك الأغذية والمشروبات من (٦٢,٢) إلى (٥٢,٩). (جدول رقم ١)

جدول رقم (١)

متوسط انفاق الاسر ووزن استهلاك الأغذية والمشروبات

وزان استهلاك الاغذية والمشروبات		متوسط الانفاق بالجنية	مكان الإقامة
الوزن القديم	٢٠٠٧		
-	٤٣,٣	٢٣٧١٧	حضر
-	٦٢٠	١٥٢٦٨	ريف
٦٢,٢	٥٢,٩	١٨٨٩١	اجمالي

المصدر: حسب من بيانات المسح السريع لنفقات الاسرة ٢٠٠٧م- الجهاز المركزي الاحصائي

• كما ان متوسط انفاق الاسر يقدر بحوالي (١٨٨٩١) جنيه سنوياً تتراوح بين (٢٣٧١٧) و(١٥٢٦٨) للحضر والريف على الترتيب ولاغراض المقارنة الدولية فإن هذا يضا هي (٣,٥) دولار يومياً للفرد تتراوح بين (٤,٤) و (٢,٨) دولار في الحضر والريف على الترتيب.

• كما ان مؤشرات الأداء الكلي تؤكد ذلك حيث يقدر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بحوالي (١٥١٧) دولار في عام ٢٠٠٧م.

• وتطبيقاً للقياس النسبي تم تقسيم فئات الانفاق إلى عشر فئات انفاق كما هو معمول به في الممارسة الإحصائية جدول رقم (٢) يتضح من الجدول أن انفاق اقل شريحة يصل إلى (٤٨١) أي (١,١) دولار للفرد يومياً. جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

**متوسط إنفاق الأسرة الشهري لشمال السودان حسب الحضر و
الريف ((توزيع عشيري)) ٢٠٠٧م**

مناطق	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
حضر	٦٠٨	٨٦٤	١٠٠٧	١١٦٥	١٣٢٠	١٤٦٥	١٦١٥	١٨٢٤	٢٠٩٥	٣٤٥١
ريف	٤٤٣	٦٠٤	٦٩٥	٧٨٤	٨٧٥	٩٧٤	١١٠٥	١٢٥٩	١٤٩٥	٢٧٤١
إنفاق شمال السودان	٤٨١	٦٥٧	٧٧٦	٨٩٠	١٠٠٨	١١٤٨	١٣١٦	١٥١٤	١٨٢٢	٣١٠٨
النسبة	٣,٨	٥,٢	٦,١	٧,٠	٧,٩	٩,٠	١٠,٣	١١,٩	١٤,٣	٢٤,٤

المصدر : الجهاز المركزي الإحصائي - المسح السريع لنفقات الاسرة ٢٠٠٧م

• كما استهدفنا الفئات التي يقل انفاقها عن دولار في اليوم حسب قياس البنك الدولي أو الذين يعانون من الجوع والفقر الشديدين حسب أهداف الألفية التنموية أو من لا مال له ولا كسب اصلاً حسب رأي فقهاء المسلمين وكانت نسبتهم ٤,٣%.

• ولمزيد من اختبار ثبات القياس في التطبيق تم تقسيم فئات الانفاق إلى خمس شرائح .

وبافتراض شريحة الانفاق الوسيط تمثل ما يليق به في مجتمعه نجد أن وسيط انفاق الاسرة يقدر بحوالي (١٠٧٧) جنيه شهرياً مع اختلاف بين الريف والحضر اي (٢,١) و(٣,٢) دولار للفرد يومياً على الترتيب. جدول رقم(٣).

جدول رقم (٣)

متوسط انفاق الأسرة الشهري لشمال السودان حسب الحضر والريف
(توزيع خماسي)

مناطق	١ ادني	٢ دون الوسط	٣ وسط	٤ فوق الوسط	٥ عالي
حضر	٧٣٧	١٠٨٨	١٣٩٦	١٧٢٦	٢٧٩٩
ريف	٥٢٤	٧٤٠	٩٢٥	١١٨٢	٢١٠٧
اجمالي	٥٦٩	٨٣٣	١٠٧٧	١٤١٣	٢٤٥٥

المصدر: حسبت من بيانات المسح السريع لنفقات الاسرة ٢٠٠٧م- الجهاز المركزي الاحصائي

١-٨. ملاحظة ختامية وتوصيات :

حاولت هذه الدراسة الوصول الى تعريف وطني للفقير في السودان ، أخذاً في الاعتبار الإرث الإنساني المشترك والخصوصية الوطنية : المتمثلة في عقيدة وثقافة المجتمع ودرجة تطوره الاقتصادي والاجتماعي وتوفر قاعدة بيانات.

ومعلوم ان أي قياس لا يستوعب المفهوم ، وقد وصلت الدراسة الى ان المفهوم الاسلامي اوسع واشمل ويتضمن الضرورات الحاجات والتحسينات وكل ما يتعلق بالرفاه والكرامة الانسانية . ويستوعب كل اساليب القياس الا انه في الظرف الوطني الحالي يتم القياس على مستوى الضرورات ، كما ان قاعدة المعلومات الوطنية المتاحة مكنت من قياس إنفاق الأسر والمطلوب قاعدة معلومات أفضل لقياس كل أبعاد الظاهرة .

وتوفر نتائج التعداد الخامس المعلومات الارتكازية عن حجم ونمو وتوزيع وتركيب السكان . فضلا عن توفير (٣٥) مؤشر غير نقدي من ضمنها خصائص المسكن وامتلاك السلع المعمرة . يقيس كل منها بعدا من أبعاد الرفاه الانساني .

**كما وفر الاطر الحديثة لإجراء مسوحات أسرية
متخصصة لاستكمال الأبعاد الأخرى للظاهرة مما يؤدي
لتحسين صياغة السياسات والبرامج وتطوير مقاييس
المتابعة والتقييم وتحسين الاستهداف اجتماعياً وجهوياً
وعليه نوصى بالاتي :**

التوصيات :

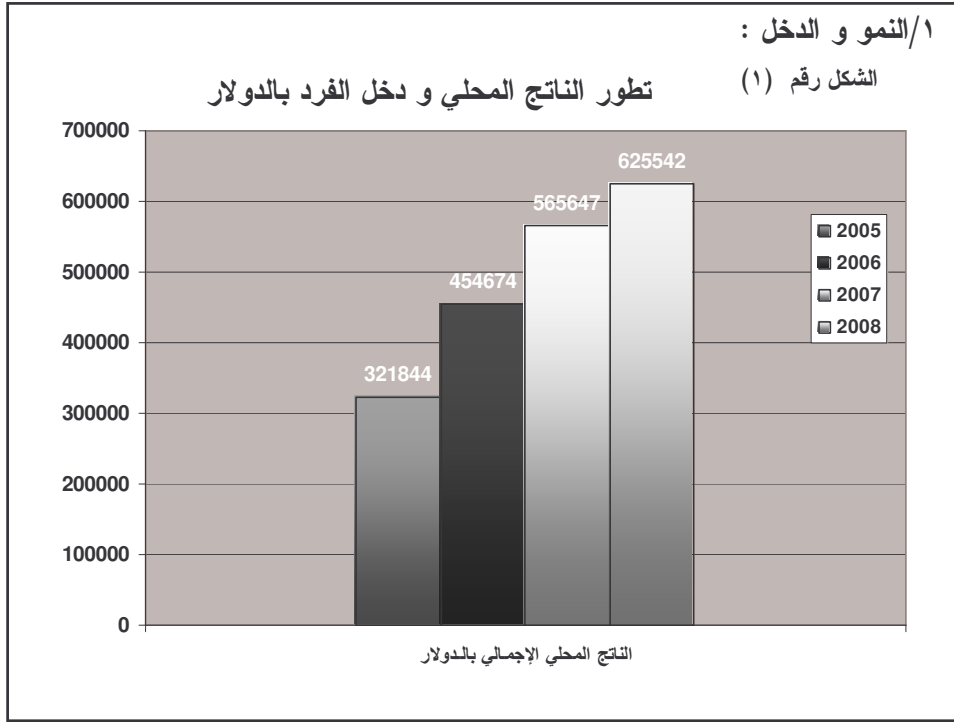
- اعتماد التعريف الوطني وتطويره تبعاً للتطور
من وقت لآخر .**
- اعتماد القياس الوطني على ان تسترشد به كل
الولايات لقياس الظاهرة حسب خصوصياتها .**

٢- الجزء الثاني: الجهود المبذولة لمكافحة الفقر

يحاول هذا الجزء من التقرير إلقاء الضوء على الجهود والنتائج المتحققة في التصدي لعوامل الفقر: الهيكلية والبشرية والمادية ويأتي ارتكازاً على الجزء الأول واستكمالاً له بإضافة حوالي (١٩) مؤشراً تشمل النمو والدخل والإنفاق والعمالة والأجور والتضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك ومصادر النمو ونصيب الفرد من استهلاك الغذاء والمياه والكهرباء والسكان والحياة من صحة وتعليم ومأوى وإصحاح وتمكين المرأة وضمن اجتماعي وصيرفة اجتماعية .

٢-١. النمو والدخل :

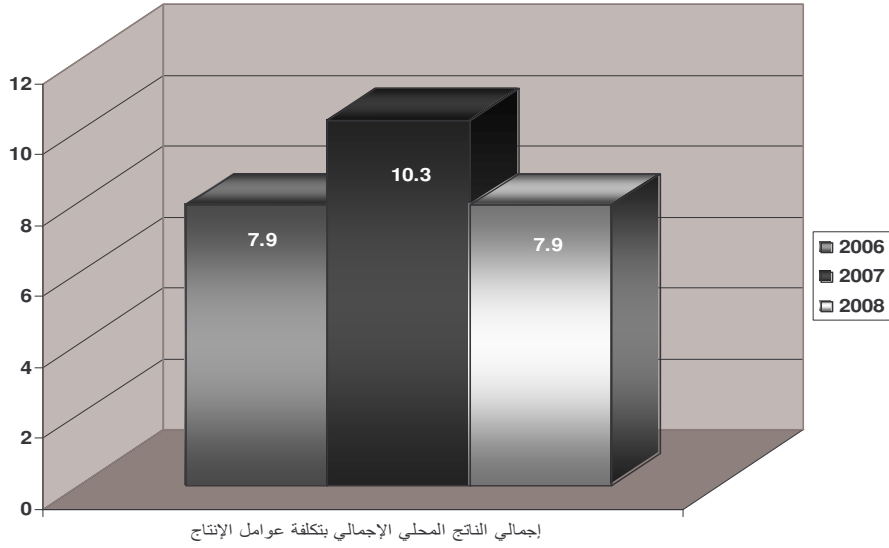
اتفق الباحثون في مجال الفقر أن معدل نمو مستدام لا يقل عن ٧% ضروري لمحاربة الفقر .. إلا أنه غير كافي إذ تبقى هنالك عدة شروط كفاية منها توزيع النمو وحجم فرص العمل المتولدة عنه. نحاول في هذا الجزء من التقرير إلقاء الضوء على هذه الجوانب . تواصل النمو الايجابي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨م يشير الشكل رقم (١) الي ان الناتج المحلي الاجمالي تضاعف من حوالي (٣٢) مليار دولار الي (٦٢) مليار دولار .



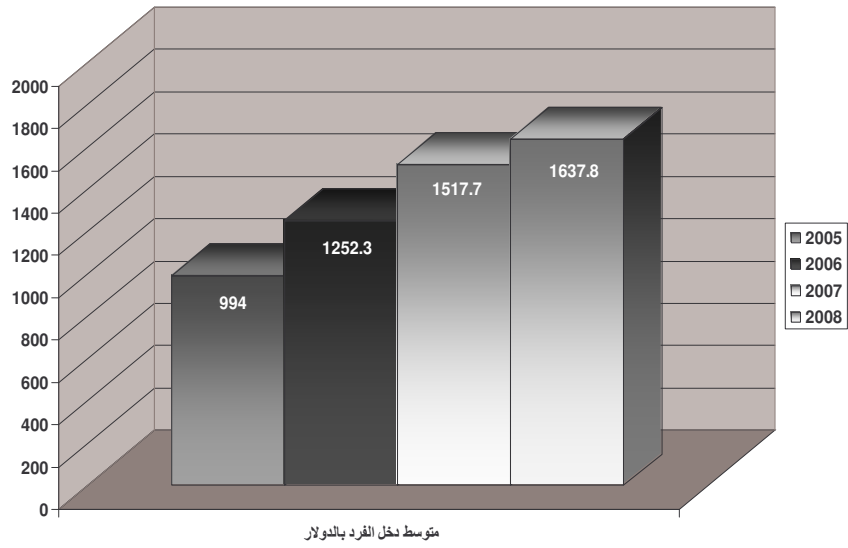
وقد تجاوز معدل النمو السنوي (٧%) لسنوات التقرير بمعدل نمو (٣,٨%) لفترة التقرير . شكل رقم (٢)

ترتب علي ذلك نمو دخل الفرد من حوالي (٩٩٤) دولار الي ١٦٣٧ دولار . الشكل رقم (٣) . علماً ان دخل الفرد لم يتجاوز (٣٠٠) دولار حتى منتصف التسعينات.

شكل رقم (٢) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٦-٢٠٠٨



الشكل رقم (٣) متوسط دخل الفرد بالدولار



٢-٢. الأجر والأسعار :

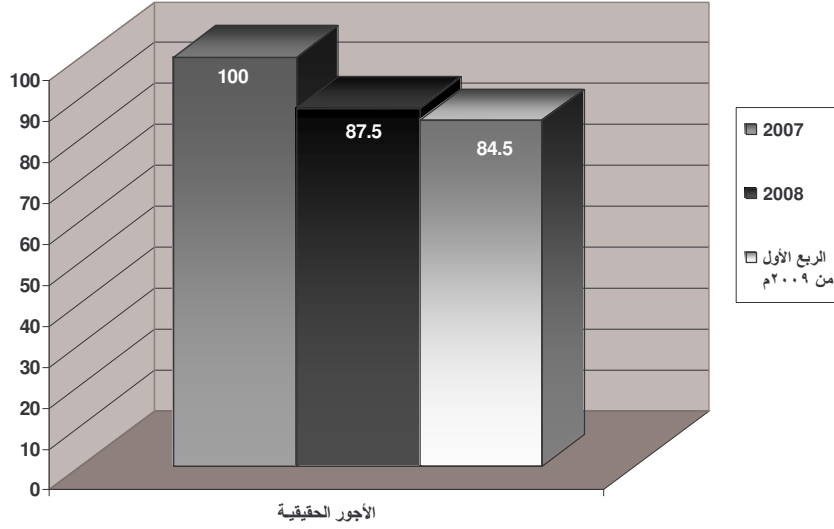
يستنتج من الحسابات القومية ان نصيب المشتغلين يمثل (٢٧%) من القيمة المضافة.

وقد بذل جهد في تحسين الحدود الدنيا للأجور وإزالة المفارقات وتشير معلومات المجلس الأعلى للأجور إلى أن الرقم القياسي للأجور ظل ينمو بمعدلات أعلى من الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

بدأ الرقم القياسي لأسعار المستهلك ينمو بأعلى من معدل نمو الرقم القياسي للأجور منذ ٢٠٠٦ مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية والأجور الحقيقية والتي أصبحت تمثل ٨٤,٥ % في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧م كما في الشكل رقم (٤) .

٢/العماله والأجور والأسعار :

الشكل رقم (٤) الأجر الحقيقية



٢-٣. الإيرادات والإنفاق العام:

تشكل الموازنة العامة-جباية وإنفاقا - أداة رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع .

ومن أميز الإنجازات لامركزية الموازنة . و التحول في نظام إحصاءات الحكومة (GFS) . وبذلت جهود طيبة في الإصلاح الضريبي. ومازال هنالك جهد مطلوب لتعديل الأنظمة الضريبية وتعبئة الموارد المالية للدولة بصورة أكثر توازناً.

اتفق التقييم الذي أجراه البنك الدولي أن النفقات المؤدية إلى الحد من الفقر قد ارتفعت من مستوى منخفض ١٦ دولار للفرد إلى ٦٨ دولار للفرد تقريباً من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ م إلا أن المبلغ المحقق يضاهي ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي علماً أن النسبة التي قدرتها الجاهم ٥,٩% والمتوسط للبلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ٧%

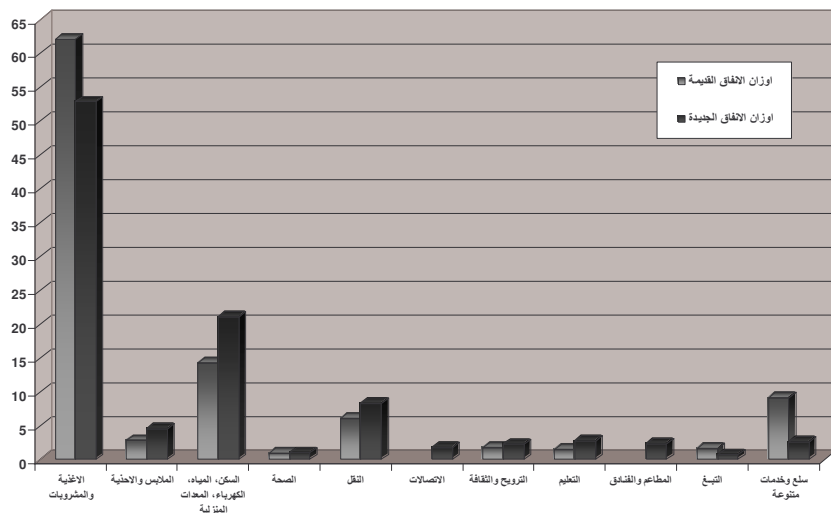
٢-٤. الإنفاق الاستهلاكي للأسر :

ويؤكد المسح السريع لنفقات الأسرة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في عام ٢٠٠٧ م المؤشرات الكلية حيث انخفضت نسبة إنفاق الأسر على الطعام والشراب من ٦٢% إلى ٥٢% مما يشير إلى تغير في الأوزان وتحسن في مستويات المعيشة حيث ظهرت بنود إنفاق جديدة مثل (الاتصالات والمطاعم والفنادق والترويج)

كما زاد الوزن النسبي لبنود إنفاق أخرى مثل (المياه المعدنية والملابس والأحذية والسكن والمياه والكهرباء والغاز والتجهيزات والمعدات المنزلية والصحة والتعليم) ويعكس الشكل رقم (٥) التغير في اوزان بنود الانفاق .

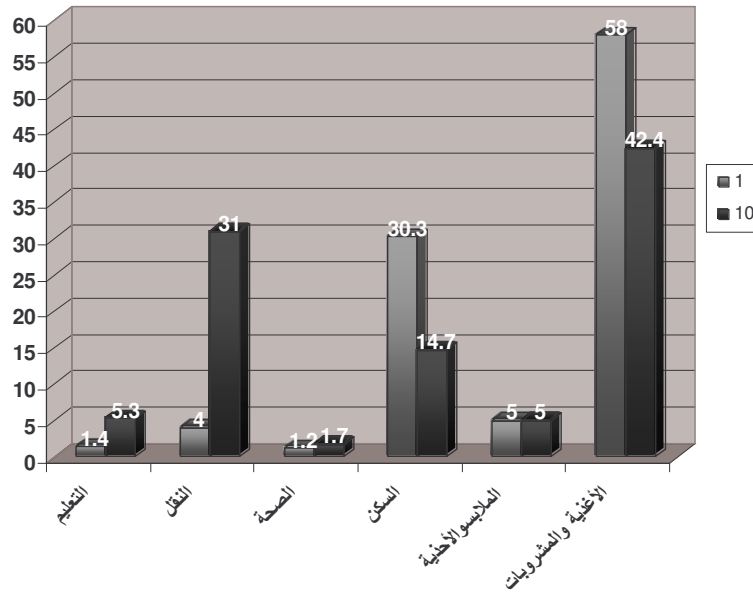
٣/ الانفاق الاستهلاكي للاسر :

شكل رقم (٥) اوزان السلع الاستهلاكية ٢٠٠٧ حسب المجموعات مقارنة بأوزان ١٩٧٨



تجدر الإشارة إلى أن العشرة في المئة الأقل إنفاقاً ينفقون ٥٨% على الطعام والشراب و ٣٠% على السكن. وتنفق الشريحة الأعلى إنفاقاً ٤٢% على الطعام والشراب و ٣٠% على المواصلات. شكل رقم (٦). ويقدر إنفاق الأسرة بحوالي (١٨٨٩١) جنيه سنوياً في المتوسط في الحضر و(٢٣٧١٧) في الريف). وهذا يوازي ٤,٤ و ٢,٨ دولار للفرد في اليوم في الحضر و الريف. وتقدر نسبة الأسر التي يقل إنفاق الفرد فيها عن دولار في اليوم بحوالي ٤,٣ فقط من الأسر.

شكل رقم (٦) نسب الاستهلاك العشري الاعلى والعشري الادنى حسب مجموعات السلع



٢-٥. مصادر النمو:

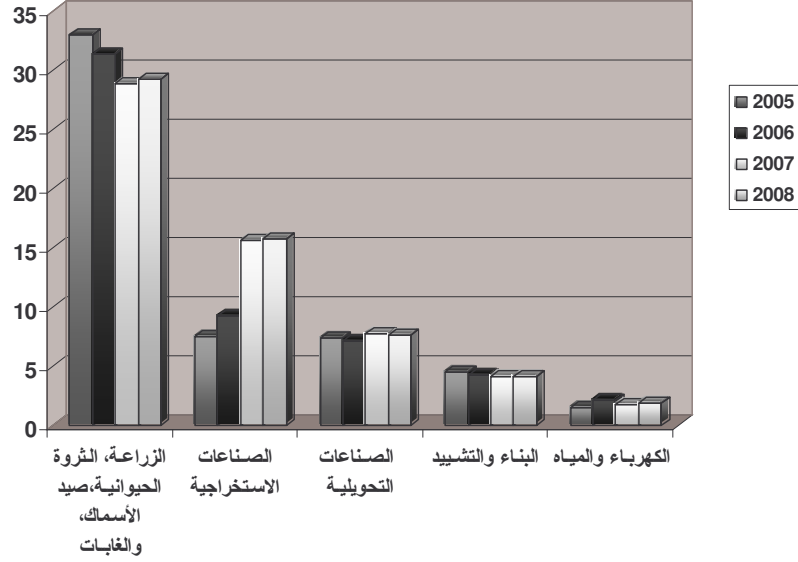
من منظور الفقر تعتبر مصادر النمو اهم من معدل النمو اذ تعتبر قطاعات الانتاج مصدر للمعاش المستدام . تشير البيانات الرسمية إلى أن قطاع الإنتاج السلعي (الزراعة ، الصناعات الاستخراجية ، الصناعات التحويلية ، البناء والتشييد ، الكهرباء والمياه) قد نمت بمعدل ٧,١ % و ١٢% و ٨,٤ % خلال سنوات التقرير.

وبلغت مساهمة القطاع ٥٨,٥ في عام ٢٠٠٨ يسهم القطاع الزراعي بحوالي نصفها (٢٩,٣) أما قطاعات الخدمات الإنتاجية (التجارة ، الفنادق ، المطاعم السياحية ، النقل والاتصالات ، التأمين والتمويل والمصارف) وهي القطاعات الأكثر توليدا لفرص العمل تسهم بحوالي ٢٨,٤ ويسهم قطاع الخدمات الاجتماعية بحوالي ١١,١ . وتعكس الأشكال رقم (٧-٨-٩) مساهمة القطاعات الفرعية لقطاعات الإنتاج السلعي والخدمي والخدمات .

٤/ مصادر النمو:

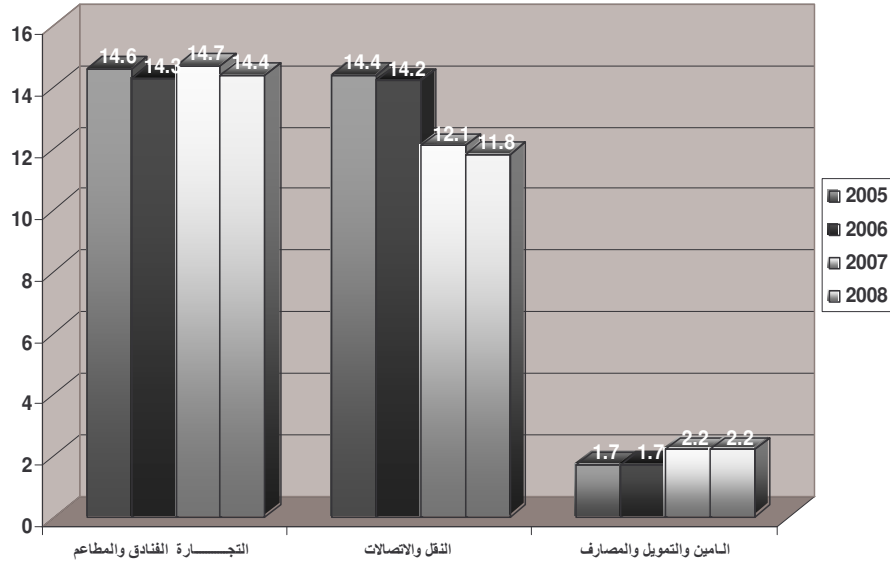
مساهمة القطاعات الفرعية للقطاع السلعي في الناتج المحلي الإجمالي
- السودان ٢٠٠٥-٢٠٠٨ م

شكل رقم (٧)

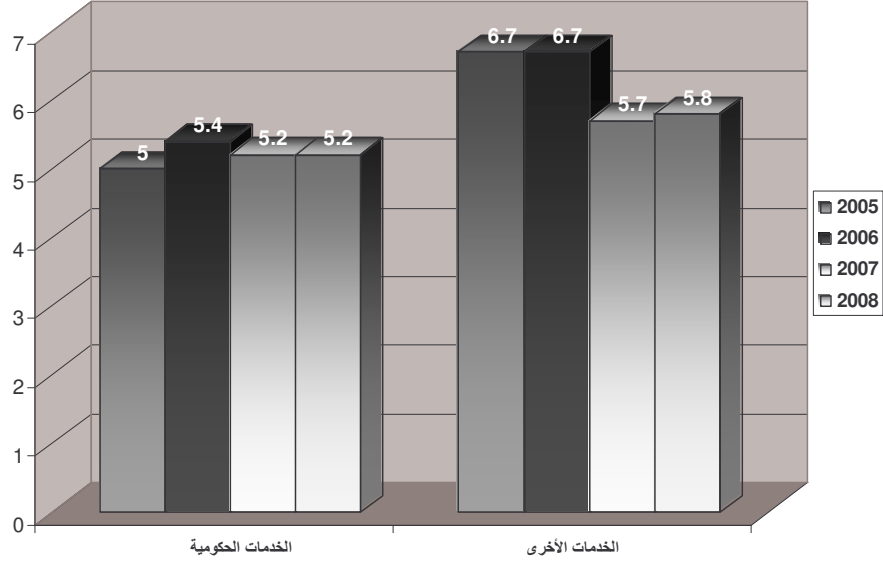


مساهمة القطاعات الفرعية للقطاع الخدمي الانتاجي في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٥-٢٠٠٨ م

شكل رقم (٨)



شكل رقم (٩) مساهمة القطاعات الفرعية لقطاع الخدمات الاجتماعية

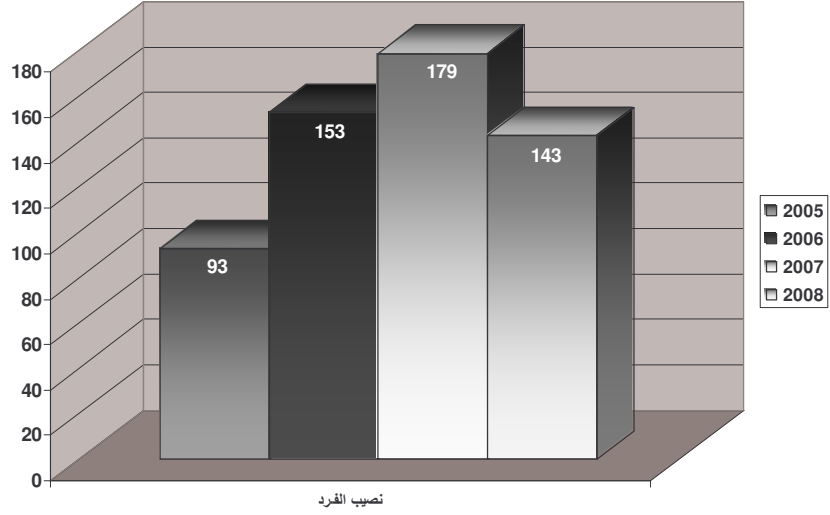


٢-٦. الزراعة والغذاء :

يوفر القطاع الزراعي المعاش والكسب للسواد الاعظم كما يحقق الامن الغذائي والتحرر من الجوع تمت استجابات ذكية لتصاعد الأسعار العالمية للغذاء بتبني النفرة الزراعية والبرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية وما صاحب ذلك من دعم وتوفير لمدخلات الإنتاج بما في ذلك الأسمدة والبذور المحسنة فضلا عن سياسات التسعير الزراعي والائتمان الزراعي . ويعكس الشكل رقم (١٠) تطور نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية خلال فترة التقرير .

٥/ الزراعة والغذاء :

شكل رقم (١٠) يوضح نصيب الفرد من الحبوب الغذائية الرئيسية "٢٠٠٥-٢٠٠٨م" بالكيلو جرام

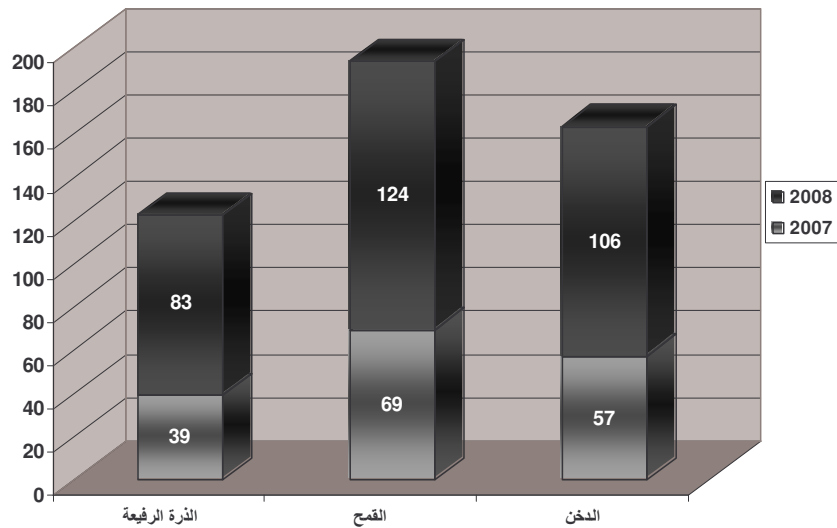


حيث ارتفع نصيب الفرد من الحبوب الغذائية من ٩٣ كيلو جرام الي ١٧٣ كيلو جرام في ٢٠٠٧م يبدو انه هبط الي ١٤٣ كيلو جرام في ٢٠٠٨م ربما يفسر ذلك في نوعية البيانات .

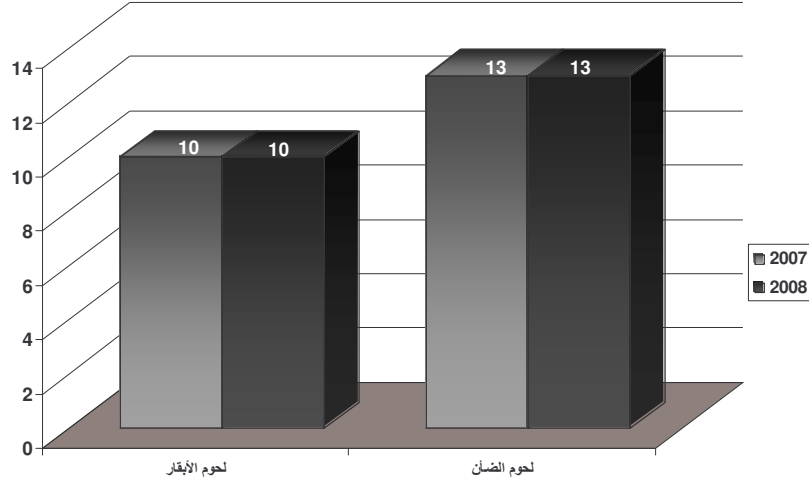
ويشير الشكل رقم (١١) الي تصاعد اسعار الحبوب الغذائية الرئيسية حيث تصاعد سعر جوال الذرة من (٣٩) جنيه الي (٨٣) جنيه بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م والقمح من (٦٩) جنيه الي (١٢٤) جنيه والدخن من (٥٧) جنيه الي (١٠٦) جنيه .

أما مؤشرات استهلاك الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض يبدو من البيانات ان الكميات ظلت متذبذبة أو شبه ثابتة مع ثبات أسعار اللحوم عند (١٠) جنيهات للبقري و(١٣) جنيه لضان. الشكل رقم (١٢).

شكل رقم (١١) يوضح متوسط أسعار الحبوب الغذائية بالأسواق الرئيسية للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م
سعر الجوال ٩٠ كيلو بالجنيه السوداني.



شكل رقم (١٢) متوسط أسعار لحوم الأبقار والضأن بأسواق التجزئة للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م

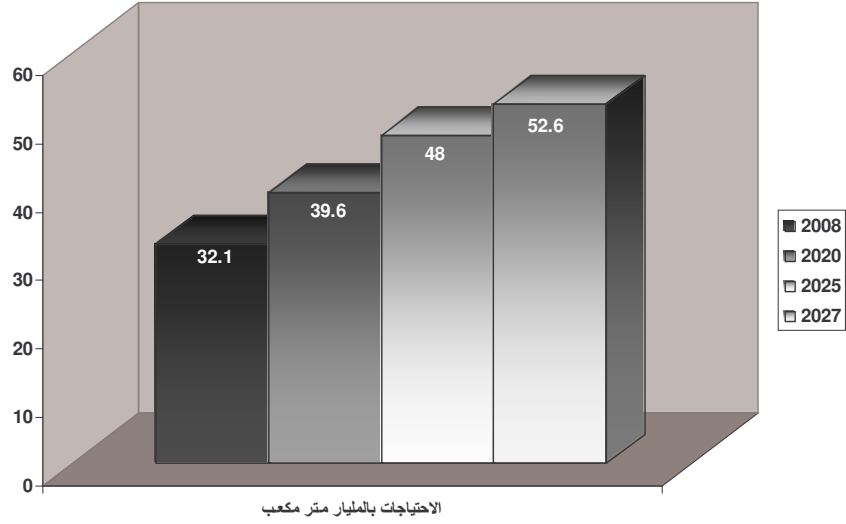


٢-٧. المياه والكهرباء :

تؤكد دراسات الفقر في السودان على ندرتها بأن توفر مياه الشرب من أهم العناصر غير النقدية لتباين الفقر في السودان وحسب مصادر وزارة الري أن مصادر المياه العذبة المتجددة تقدر بحوالي ٣٠ مليار متر مكعب سنويا. و احتياجاتنا المائية تقدر بحوالي ٥٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٧ حسب الشكل رقم (١٣)

٦/المياه والكهرباء

شكل رقم (١٣) الاحتياجات المائية



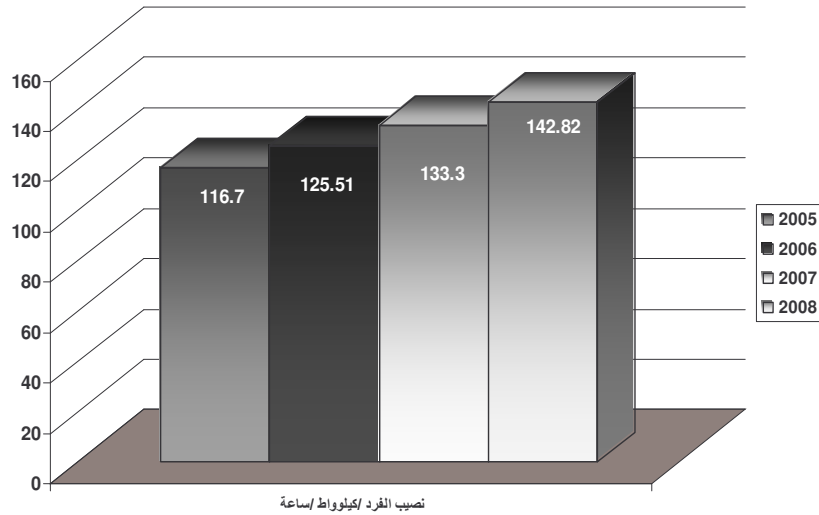
وتسعى وزارة الري لإضافة ٦ مليار متر مكعب بحلول العام ٢٠١٢ باكمال تعليية خزان الروصيرص. وقد بذل جهد كبير في توفير مياه الشرب النقية خلال الستة سنوات الماضية ساهمت فيه الولايات وديوان الزكاة ومنظمات المجتمع المدني والمانحين .

ويقدر نصيب الفرد في اليوم بحوالي ٥٠ لتر في الحضر و١٦,٥ في الريف علماً أن المستهدف ٨٠ و٢٠ لتر على الترتيب.

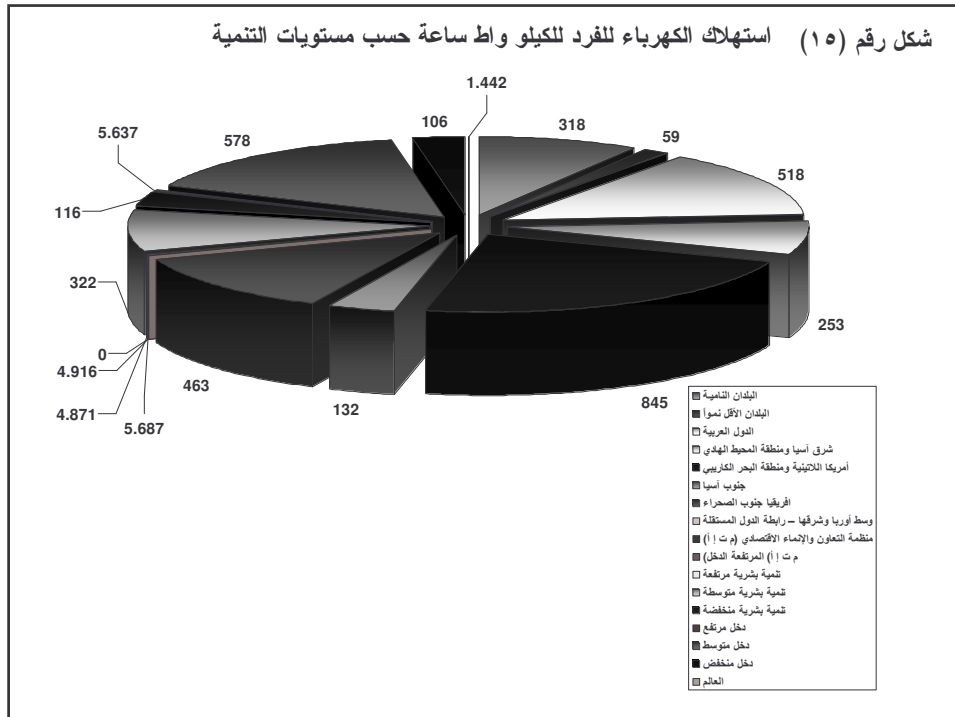
٢-٨. نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء:

يعتبر استهلاك الفرد من الكهرباء مؤشر من مؤشرات التقدم الاجتماعي ويعول عليه أكثر من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وقد بذل جهد كبير في هذا المجال بإقامة سدود من أكبرها سد مروحي الذي بدأ إنتاجه التجريبي. وحسب الشكل رقم (١٤) ارتفع نصيب الفرد من ١١٧ إلى ١٤٣ كيلو واط/ساعة

شكل رقم (١٤) نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء بالكيلو واط / ساعة ٢٠٠٥-٢٠٠٨



أي أن السودان تجاوز نصيب الفرد في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ١١٦ علماً أن نصيب الفرد في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ٣٢٢ ونصيب استهلاك الفرد في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ٤٨٧١ والمتوسط العالمي ١٤٤٢. الشكل رقم (١٥).



٢-٩. السكان والحياء:

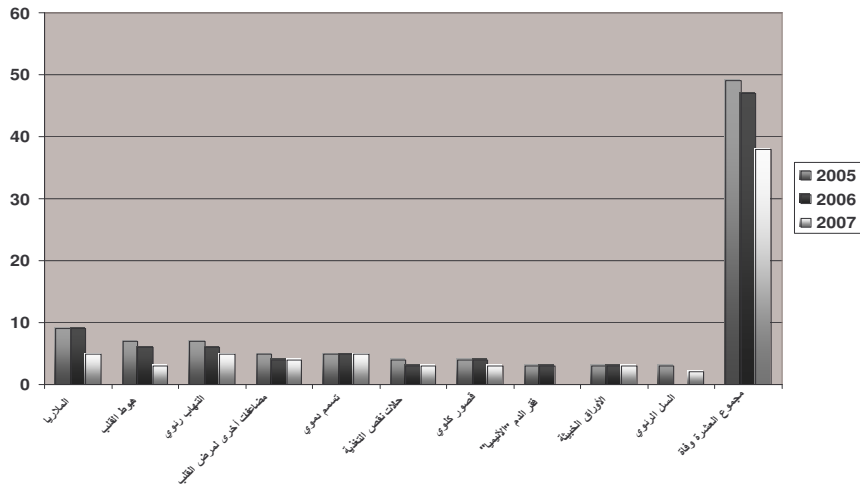
يقدر إجمالي السكان في ٢٠٠٨م بحوالي ٣٩,٢ مليون ويوصف هيكل السكان انه هيكل فتي وتركيب نوعي متوازن ٤٩% نساء ومعدل خصوبة كلية ٥,٩% . ويتسم السودان بحراك سكاني واسع داخل حدوده وعبر حدوده ويقدر سكان الحضر بحوالي ٤٠% مع معدلات نمو حضري عالية.

٢-١٠. الصحة :

يعتبر اعتلال الصحة واحداً من آليات الإفقار. بذل جهد مقدر خلال فترة التقرير من حيث توفير المنشآت والأطر الصحية. ويشير التقرير الختامي لمسح الخارطة الصحية للولايات الشمالية إلى أن ٧٦% من السكان يقطنون على مسافة تقل عن (٥ كلم) من اقرب مؤسسة صحية ويشير ذات المصدر إلى أن المؤسسات الصحية التي تتوفر بها الخدمة الأساسية للرعاية الصحية لا تتجاوز ١٥,٣%

وقد أثمر هذا الجهد في تراجع نسبة الوفيات داخل المستشفيات للعشرة أمراض الأكثر سبباً للوفاة من ٤٩% إلى ٣٨% ونلاحظ انحسار في نسبة الوفاة بأمراض الفقر (الملاريا وسوء التغذية وفقر الدم والسيل الرئوي) انخفضت بحوالي النصف من (١٩% إلى ١٠%). شكل رقم (١٧).

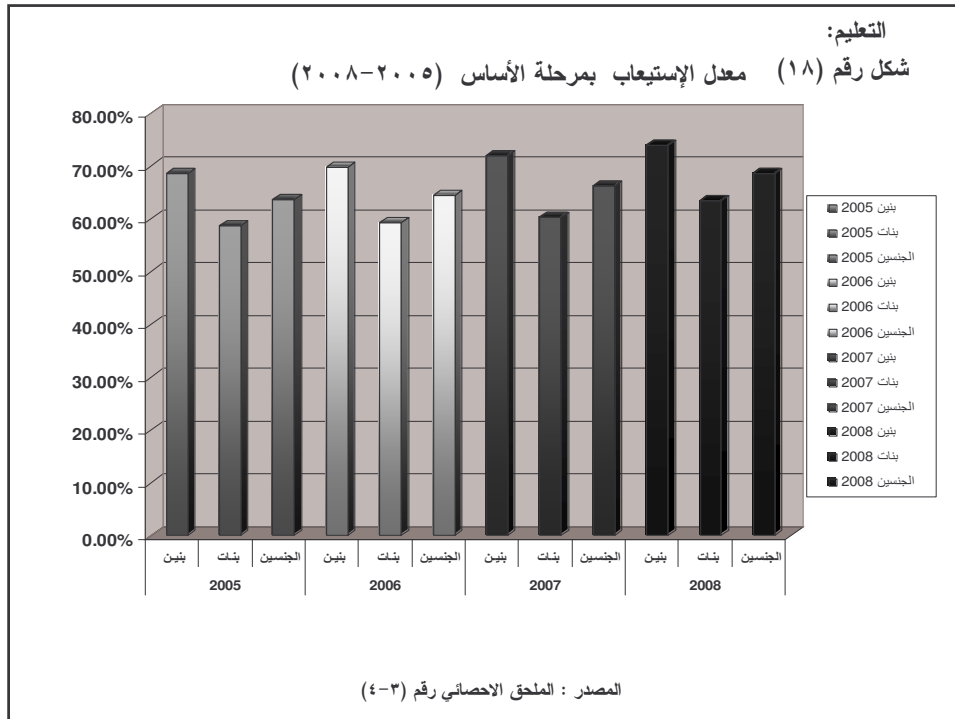
الصحة :
شكل رقم (١٧) نسبة أكثر عشرة أمراض سببا للوفاة في المستشفيات



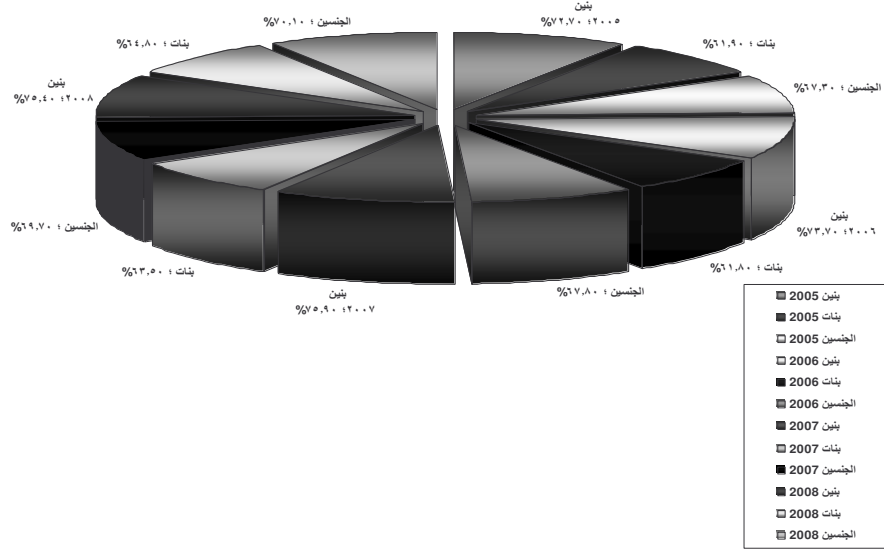
١١-٢. التعليم

يعتبر التعليم الجيد وراقي النوعية وسيلة هامة في بناء القدرات الأساسية وحسب دستور السودان الانتقالي يعتبر التعليم الأساسي حق . وقد بذل جهد مقدر باتجاه تعميمه .

زاد عدد المستوعبين في مرحلة الأساس بحوالي مليون من ٤,٣ مليون إلى ٥,٣ مليون بمعدل نمو سنوي ٦,٧% و زاد معدل الاستيعاب من ٦٣,٧ % إلى ٦٨,٧ % ومعدل القبول الظاهري من ٦٧,٣ % الي ٧٠,١ % . الاشكال ١٨ و١٩ ويقدر نسبة المستوعبين في المرحلة الثانوية بنسبة ٢٨% من الأطفال في سن المرحلة .



شكل رقم (١٩) معدل القبول بمرحلة الأساس (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨)



المصدر : الملحق الإحصائي رقم (٣-٥)

يبدو من البيانات إن الفجوة النوعية لمعدلي القبول والاستيعاب ظلت ثابتة في مرحلتي الأساس والثانوي. علماً أن الفجوة في التعليم العالي أصبحت لصالح الإناث.

٢-١٢. المأوى

سبقت الإشارة إلى أن السكن يمثل ٣٠% من انفاق الأسر الأقل انفاقاً واستطاعت ولاية الخرطوم من احتواء السكن العشوائي. وتم توفير السكن الشعبي. ومازال هناك جهد مطلوب في تحسين بيئة السكن على سبيل الصرف الصحي ومراجعة رسوم خدمات المياه والنفايات. وأسعار الأراضي وتكلفة مواد البناء وقد تم إنشاء صندوق للاهتمام بالسكن الاقتصادي والتمويل العقاري والتملك طويل الأجل ومازال الوقت مبكراً لجني ثمار مشروع تطوير المأوى .

٢-١٣. المرأة والأسرة

تواصلت مسيرة المرأة السودانية وشهدت الفترة موضوع التقرير إجازة السياسة القومية لتمكين المرأة والإستراتيجية الوطنية للأسرة كما تم إعداد البرنامج التنفيذي لهما وتضمينه في الإستراتيجية الخمسية للدولة متضمناً محاور التمكين الاقتصادي والسياسي . وتم التوافق علي حصة المرأة في البرلمان القادم ٢٥%.

تمت متابعة إنفاذ التوجيهات الرئاسية بشأن إدماج المعاقين في التعليم وفرص العمل وأصبح السودان طرفاً في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين وتم إجازة قانون المعوقين لسنة ٢٠٠٩م و العهد الوطني للمعاقين..

كما تم تنزيل الكفالة الشعبية إلى المجتمعات وبلغ عدد المكفولين للأيتام والطلاب وخلافهم من ديوان الزكاة والموازنة العامة والخيرين أكثر من ٤٠٠ ألف .. كما توسعت المدن الجامعية لتشمل كافة ولايات السودان.

٢-١٤. الضمان الاجتماعي

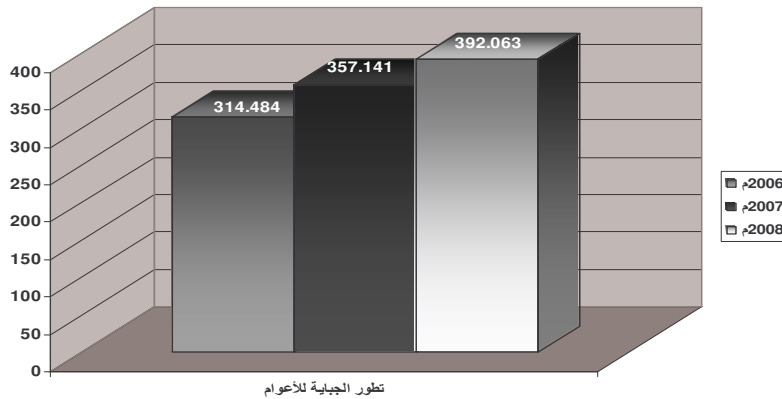
١١-١/ الزكاة :

الزكاة بالإضافة إلى إنها شعيرة فتعتبر أداة حاسمة في التصدي لكافة أنواع الفقر المزمن والعاير و الطارئ والمؤقت ولقد تطورت الزكاة في السودان جباية ومصارفاً وفقهاً. وقد زادت الجباية من ٣١٤ مليون جنيه الي ٣٩٢ مليون جنيه بمعدل نمو اسمي سنوي ١١,١% الشكل رقم (٢١) يعكس تطور الجباية.

٩/ الضمان الاجتماعي :

الزكاة :

شكل رقم (٢١) تطور الجباية للأعوام



المصدر : جدول (١٠)

تعكس تقارير ديوان الزكاة أن جهداً طيباً قد بذل في كافة ولايات السودان في مجال توفير مياه الشرب والصحة والتعليم فضلاً عن الكفالات .

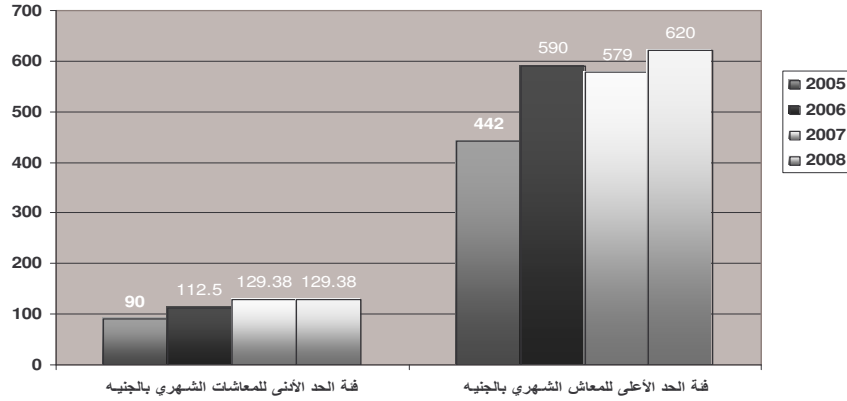
٢-١٥. المعاشات والتأمين الاجتماعي:

تواصل الجهد في إنفاذ الرؤية التطورية للصناديق حيث تم إنجاز التوازن المالي للصناديق وبدأ تحسين الحد الأدنى للمعاش والمعاش التأميني والشكل رقم (٢٢). إن الحد الأدنى للمعاش ارتفع من (٩٠) جنيه إلى (١٢٩) جنيه والحد الأعلى من (٤٤٢) جنيه إلى (٦٢٠) جنيه.

٩/ الضمان الاجتماعي :

المعاشات والتأمين الاجتماعي

شكل رقم (٢٢) تطور الحد الأدنى والحد الأعلى للمعاش بعد إجازة مشروع تطوير الحماية الاجتماعية خلال الفترة من ٢٠٠٥م - ٢٠٠٨م.



المصدر : جدول رقم (١٣)

من ناحية مساهمة صندوق المعاشات والتأمين الاجتماعي في مشروعات التنمية للمعاشيين تضاعف عدد المستفيدين ٢,٧ مرة. من ٤٥١٣ الي ١٢٤١١ كما تضاعف الصرف الفعلي ٤ مرات من حوالي ١٠ مليون جنيه الي حوالي ٤٠ مليون جنيه.

من الناحية الثانية ونسبة لضعف المعاشات قدمت الصناديق إسناد اجتماعي زادت الاعداد المستفيدة من ٥٩ الف الي ٨٥ الف والصرف الفعلي من ٨,٧ مليون جنيه الي ١٦,٢ مليون جنيه.

٢-١٦. التأمين الصحي

اما التغطية السكانية للتأمين الصحي فقد زادت من ٥,٦ مليون نسمة الى ٨,٩ مليون نسمة بمعدل نمو ١٥,٧% سنويا خلال الفترة موضوع الدراسة ، ووصل نسبة تغطية ٣٥% من المستهدفين . وتشير البيانات الي أن ٤٠% من القادرين على دفع اشتراكات من العاملين في القطاعين العام والخاص وأن ٦٠% مكفولين أو مضمومين بواسطة تنظيمااتهم أو تأمين حر.. حيث بلغت نسبة كفالة الأسر الفقيرة وأسر الشهداء ١٦% والمكفولين من معاشي الصندوقين ٩%.

٢-١٧. التمويل المصرفي والصيرفة الاجتماعية:

في ظل تراجع فرص العمل الأجير يبرز العمل للحساب الخاص وتنمية وتطوير المنشأة الصغيرة والمتوسطة كوسيلة هامة لمناهضة الفقر والبطالة.

ويشكل توفير التمويل لها بما في ذلك تيسير وصول الفقراء للائتمان الرسمي محورا هاما من محاور تنمية وتطوير المنشأة الصغيرة وفرص العمل.

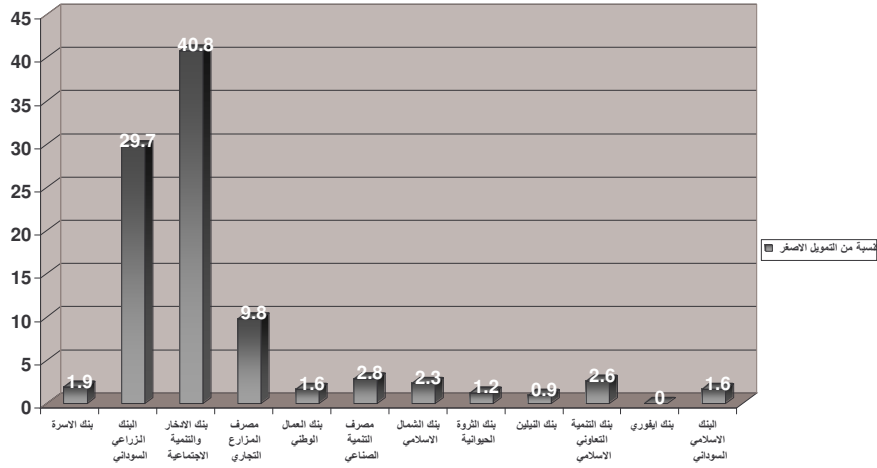
تبنى البنك المركزي السوداني استراتيجيّة التمويل الأصغر .. وفتح مسارا هاما من مسارات التمويل الاجتماعي (الصيرفة الاجتماعية).

يشير التقييم الذي أجرته شركة Unicons لصالح البنك المركزي أن سقف ١٢% حتماً بعيد المنال ، تشير البيانات الي أن اجمالي القروض وصل إلى (٩,٣) مليار جنيه حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٨م نصيب التمويل الأصغر منها (٢٦٤) مليون جنيه أي ٣%.

وقد أسهم فيه مصرفين بنسبة ٧١% من التمويل الأصغر هما (بنك الادخار والتنمية الاجتماعية بنسبة ٤١% والبنك الزراعي السوداني بنسبة ٣٠%) وهي أصلاً مصارف متخصصة في التمويل الأصغر ولم تستجب المصارف المملوكة للقطاع الخاص أو المصارف الأجنبية شكل رقم (٢٣).

١٠/ التمويل المصرفي والصيرفة الاجتماعية:

شكل رقم (٢٣) كنسبة من التمويل الأصغر



المصدر : جدول رقم (١٧)

وقد اتفق التقييم مع معطيات الورشة المشتركة التي عقدتها وزارة الرعاية الاجتماعية وبنك السودان المركزي.. أن ثمة ضرورة لمراجعة تعريف عميل التمويل الأصغر وربما مراجعة السياسة الائتمانية وخاصة في ضوء احتمالات الركود المتوقع انتقال عدواها من اقتصاديات الدول الكبرى.

تجدر الإشارة إلى أن التنظيم الاجتماعي يعتبر هاماً في نجاح الصيرفة الاجتماعية وتعتبر تجربة ديوان الزكاة في دعم التعاونيات حيث تم دعم ٢١٨ جمعية تعاونية وتزويدها بتركتورات وملحقاتها تجربة تستحق المتابعة والدراسة.

٢-١٩. مشاركة المجتمع المدني

هنالك اتفاق بأن مناهضة الفقر تقتضي مشاركة بين الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص. حسب بيانات وزارة الشؤون الإنسانية أن هنالك أكثر من ٤ ألف منظمة طوعية وأن نسبة المنظمات الفاعلة لا تتجاوز ١٠% لم نستطيع حصر مساهمتها.. تجدر الإشارة لضرورة التمييز بين المنظمات التطوعية والمجتمع المدني أي جماعات النفع العام وخاصة جماعات المناصرة التي تعمل على إسماع صوت الفقراء وهو بُعد هام من إبعاد القضاء على الفقر.

٢-٢٠. الخلاصة و الرؤيا :

حاول هذا التقرير أن يسلط الضوء على نتائج الجهود الوطنية المبذولة في التصدي لظاهرة الفقر من خلال مؤشرات اقتصادية واجتماعية ورغم تبعث الجهود وعدم القدرة على الإحاطة بها هنالك عدة شواهد بأن نتائج الجهود الوطنية قد أدت لاحتسار الظاهرة بدلالة: * معدل نمو إيجابي ونمو دخل الفرد من ٩٩٤ دولار إلى ١٦٣٨ دولار خلال فترة التقرير وهذا يضاها مضاعفته خمسة مرات منذ بداية التسعينات

وتحسينات في الأجور والمعاشات فضلاً عن ارتفاع نصيب استهلاك الفرد من الغذاء والمياه والكهرباء وارتفاع معدلات القيد المدرسي وانحسار الوفيات بسبب أمراض الفقر.

ويؤيد التحليل الجزئي التحليل الكلي إذ يشير المسح الأسري عن الإنفاق الذي أجراه الجهاز المركزي الإحصائي عام ٢٠٠٧م إلى تحسين كبير في أنفاق الأسر وأن الأسر التي يقل إنفاق الفرد فيها عن دولار في اليوم لا تتجاوز ٤,٣% مقارنة بحوالي ٢٤% في منتصف التسعينات.

وتبقي مؤشرات أداء كلية عديدة تحتاج لمزيد من الجهد وعلى رأسها البطالة وفرص العمل المنتجة والمجزية والكريمة من ناحية ثانية أجاز السودان رؤية طويلة المدى وخطة خمسية مستوفياً التوافق الدولي بأن يقوم كل قطر بصياغة استراتيجية تنموية للاقبال من الفقر في إطار زمني طويل.

أفردت الخطة محوراً للفقر وتحقيق أهداف الألفية. ويمكن القول أن كل محاور الخطة تتصل ببعد من أبعاد الفقر .. الأبعاد الهيكلية أو البشرية أو المادية كما تم اقرار برنامج تنفيذي للنهضة الزراعية للتمويل الاصغر والسكن الاقتصادي واستوف الجزء الاول من هذا التقرير تعريف وطني للفقر اي جانب الخصوصية الوطنية.

ولا نحتاج إلا إلى توضيح مجالات التركيز الأساسية
للمضي قدما أخذاً في الاعتبار تداعيات الأزمات
الاقتصادية :

١. أن يتم التحول من الاهتمام بالنمو إلى الاهتمام
بالتنمية المناصرة للفقراء ومستويات المعيشة
والالتزام بإطار سياسة نقدية ومالية ملائمة
لتداعيات الكساد العالمي المحتملة .
٢. تشجيع بدائل الواردات فضلاً عن تشجيع
الصادرات وتوسيع الإنتاج للسوق المحلي وتعزيز
القدرة الشرائية للفقراء ومحدودي الدخل .

٣. الاحتفاظ بالمكاسب التي تحققت في الموازنة
المناصرة للفقراء والتزام أجهزة الدولة الأدنى
بالوفاء بالتزاماتها في الإنفاق الاجتماعي.

٤. اعتماد سياسات عمالة ناشطة لتوسيع فرص العمل
المجزي والمنتج والكريم تتضمن ثلاثة أهداف
مترابطة : تقليل البطالة ومضاعفة الإنتاج وضمان
مستوى إشباع مقبول للحاجات الأساسية للسكان
بما في ذلك توفير الموارد للأنشطة الصغيرة.

٥. الاستمرار في برنامج حصاد المياه لتحقيق التوازنات الحرجة .. وتوفير مياه الشرب في المدن والأرياف بالكميات المطلوبة .
٦. وبما أن السكن يستنفد ٣٠% من إنفاق الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل الاستمرار في برنامج السكن الاقتصادي وضمان ملكية السكن وتحسين بيئته واحتواء تكلفته .
٧. مواصلة الجهد في الوصول لتعميم التعليم الأساسي وتحسين نوعيته .

٨. الاستمرار في وصول خدمات الرعاية الصحية الأولية لكل المواطنين مع استكمال الحزمة الأساسية لكل أنحاء السودان والتحكم في الأمراض التي يمكن التحكم فيها .
٩. النهوض بالريف السوداني عن طريق التنمية الزراعية وفقا للبرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية علي أن تصبح الزراعة احد مكونات التنمية الريفية المتكاملة.

١٠. تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة إنتاجيته وتنافسيته ومسئوليته الاجتماعية.
١١. بناء تضافر حيوي بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للقضاء على الفقر .
١٢. الاستناد على نتائج التعداد الخامس للسكان لإقامة نسق كفاء لمتابعة الفقر والبطالة يضمن المتابعة السريعة لمعالم الظاهرتين وتحليل معمق لسماتهما و حركيتهما وخصائص المتأثرين بهما.